

المجلس الدستوري وحق مجلس المستشارين في التداول بالأسبقية في مشاريع القوانين التنظيمية

جابر لبوع

باحث بجامعة محمد الخامس بالرباط

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا

منذ دخول الوثيقة الدستورية لسنة 2011 حيز التنفيذ، ثارت العديد من الإشكالات الناتجة عن عدم دقة ووضوح فصوله، كما ثارت في شأنها العديد من النقاشات الفقهية والأكاديمية ومن بين الأمور والقضايا البارزة في هذا الصدد تلك المتعلقة بالتأويل الدستوري الصحيح للفصول المؤطرة للعملية التشريعية والغاية الدستورية التي تغيهاها المشرع أثناء صياغته لأحكام الدستور، وما دام أن هذه النقاشات والتأويلات تظل تأويلات غير أصيلة بعبارة «هانس كلسن⁽¹⁾ وميشيل تروبير⁽²⁾»، فلا يمكن أن تكون فاعلة ما دامت لم تصدر من جهة تملك حق تفسير النصوص الدستورية والتي يأتي على رأسها القضاء الدستوري الذي يملك حق حماية نصوص الدستور من أي تفسير قد ينزاع بها عن مقاصدها الحقيقية.

وفي هذا السياق الذي نحن بصدد الحديث فيه، أصدر المجلس الدستوري ثلاثة قرارات (66-67-68/2015) حول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية الواردة في الفصل 146 من الدستور، بعد انتظار طويل وبعد طول الفترة الانتقالية التي قضاها مجلس المستشارين خارج إطار دستور 2011، والتي حاول من خلالها القاضي الدستوري أن ينتزع من مجلس المستشارين أحقيته في أن تداع لدى مكتبه مشاريع القوانين التنظيمية الثلاثة (الجهات-الجماعات-العمالات والأقاليم)، عندما استند إلى حجج دستورية جعلتنا نتساءل هل كان المجلس الدستوري فيما قرره على صواب؟ وهل حقا هذا هو المقصد الدستوري الذي تغيها المشرع من نصوص الدستور؟ وللإجابة على هذه الأسئلة سنحاول أن نقوم بتفكيك وتفسير المبادئ الدستورية لموضوع حق الأسبقية، وفق ثلاثة محاور أساسية:

الأول: حول مدلول أسبقية الإيداع المكرسة في الفصل 78

الثاني: حول منظور وتبرير المجلس الدستوري لحق الأسبقية

الثالث: حق الأسبقية بمقياس التجربة المقارنة

1 - Hans Kelsen, la teoría pura del derecho, traducción: Roberto.J.Vernengo, Universidad nacional autónoma de México, segunda reimpresión 1982, P:349.

2 - ميشيل تروبير، فلسفة القانون، ترجمة جورج سعد، دار الأنوار للطباعة والنشر، 2004، ص: 99.

84 بالنسبة للقوانين العادية وكل من الفصل 84 و 85 بالنسبة للقوانين التنظيمية. وهذه المقتضيات هي تقريبا نفس المقتضيات النازمة للمبادرة التشريعية ومسطرة التداول المنصوص عليها في دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة في كل من الفصل 39 في فقرته الأولى والثانية، والفصل 45 في فقرته الأولى، والفصل 46 منه الذي ينظم مسطرة التداول بالنسبة للقوانين التنظيمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت مقتضيات الدستور الفرنسي جاءت واضحة - كما ساهم القاضي الدستوري الفرنسي إلى جانب وضوحها بتفسيرها -، فإن ما نص عليه الفصل 85 من الدستور المغربي، أدى بالقاضي الدستوري المغربي، إلى أن يضع هوة وفصلا جازما بين كل من مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 78 والفصل 85 من الدستور في ما يتعلق بأسبقية الإيداع لدى مكتب مجلس المستشارين بالنسبة للقوانين التنظيمية، وفق تفسير معاكس للتجربة المقارنة لفقه القضاء الدستوري الفرنسي الذي كان أكثر انتصارا للقانون الدستوري على حساب القانون السياسي.

المطلب الثاني: أسبقية الإيداع بمنظار القاضي الدستوري بالمغرب

صرح المجلس الدستوري في إحدى حيثيات قراراته رقم 66-67-68/2015⁽⁵⁾ في البند الثاني المرتبط بتفسير معنى أسبقية الإيداع بالنسبة لمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية لدى مكتب مجلس النواب بما يلي: "حيث إنه، لئن كان الدستور ينص، في الفقرة الأخيرة من فصله 78، على أن مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية وبالقضايا الاجتماعية تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، فإنه يستفاد مما ينص عليه الدستور، في الفقرة الأولى من فصله 85، من أنه لا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه، أن أسبقية الإيداع لدى مكتب مجلس المستشارين، فيما يخص الجماعات الترابية، تنحصر في النصوص التي تقدم في شكل قوانين لكون مضمونها لا يندرج ضمن ما ورد في الفصل 146 من الدستور، ولا تمتد إلى القوانين التنظيمية التي يخضع إيداعها، سواء قدمت في شكل مشاريع أو في شكل

5 - انظر قرارات المجلس الدستوري:

966.15 المتعلق بالقانون التنظيمي للجهات رقم 111.14، والقرار 967.15 المتعلق بالقانون التنظيمي للعمال والأقاليم رقم 112.14، والقرار 968.15 المتعلق بالقانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14، والمنشورة بالجريدة الرسمية عدد 6376 بتاريخ 22 رمضان 1436 (9 يوليوز 2015).

مقترحات بمبادرة من أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين، لأحكام الفصل 85 من الدستور؛ وحيث إنه، تأسيساً على ما سبق، فإن إيداع مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب مطابق للدستور؛

إن هذا التصريح الذي قضى به المجلس الدستوري، بالرغم من أنه يكتسي لحجية الأمر المقضي به كما هو مقرر في الفصل 134 ويلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية⁽⁶⁾، فإن خطورته تكمن في هذه الحجية بالذات التي ستكرس قاعدة دستورية مكملة لتكرار نفس المسطرة المتبعة في إيداع مشاريع القوانين التنظيمية بقوة قرار المجلس الدستوري لدى مكتب مجلس النواب في مراحل لاحقة. لكن هذا لا يمنعنا من أن نبدي بعض الملاحظات على هذه الحيثية التي جاء بها المجلس الدستوري عليه يكون على صواب فيما أبداه من تفسيرات وتبريرات، سنحاول أن نبينها على الشكل التالي:

- إن اعتبار المجلس الدستوري لعبارة "مشاريع القوانين" الواردة في الفصل 78 الفقرة الثانية، أنها تعني القوانين العادية فقط، جاء نتيجة قراءته وتفسيره لهذا الفصل، بالفصل 85 من الدستور.

- استناد المجلس إلى الفصل 85 الفقرة الأولى المرتبط بتداول مشاريع القوانين التنظيمية بالأسبقية لدى مجلس النواب، لكي يبرهن على أن الإيداع لا يتم إلا أمام مجلس النواب بالنسبة لمشاريع القوانين التنظيمية، مادام أن الفصل ذاته لا يحيل إلى ضرورة إيداع مشاريع القوانين التنظيمية بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

- ثم بالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس الدستوري يعتبر أن عبارة مشاريع القوانين الواردة في الفصل 78 الفقرة الثانية منه، من حيث مضمونها لا تشمل ما ينص عليه الفصل 146 الذي يحيل إلى القوانين التنظيمية، التي تخضع لمسطرة الفصل 85، بدون أي تمييز كذلك بين مشاريع ومقترحات البرلمانين نواباً ومستشارين.

فهذه المبررات الثلاثة كانت كافية بالنسبة للقاضي الدستوري لكي يبرهن على أن مشاريع القوانين التنظيمية كما المقترحات تودع جوباً لدى مكتب مجلس النواب ولا تخضع لمسطرة الأسبقية، وذلك بالاعتماد على تفسير الفصل 78 من الدستور بكل من الفصول 85

6 - نصت الفقرة الثانية من الفصل 134 من دستور المملكة لسنة 2011 على أنه: "لا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية".

و 146⁽⁷⁾، وهو ما لا يمنعنا بأن نتساءل: هل كان جواب المجلس الدستوري شافيا وكافيا؟
لما كان الفصل 78 واضحا كما حددناه سابقا، ولا يتحدث إلا بصيغة عامة حول عبارة "مشاريع القوانين" دون تمييز من حيث طبيعتها، مع تمييزه بين تلك التي يجب أن تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب وبين تلك التي يجب أن تودع لدى مكتب مجلس المستشارين بالأسبقية كأصل عام، فإن جميع التصرفات الأخرى التي تلي عملية المبادرة والإيداع يجب أن تكون بالتبعية منضبطة لجوهر الفصل 78 وليس العكس، الأمر الذي حذى بالمجلس الدستوري إلى أن يقوم بإعطاء تبرير يستند على قراءة الدستور بالدستور، وذلك بتفسير عبارة "مشاريع القوانين" وعملية إيداعها بالأسبقية الواردة في الفصل 78، بالفصل 85 من الدستور الذي يقرر ما يلي: "لا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية، من قبل مجلس النواب، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه، ووفق المسطرة المشار إليها في الفصل 84"⁽⁸⁾.

إن قراءة هذا المقطع من الفصل 85 يفيد بشكل قد لا يدع مجالا للشك بأن المجلس الدستوري على صواب عندما أقر بدستورية عملية الإيداع لجميع القوانين التنظيمية بمكتب مجلس النواب بالرغم من أن هذه الفقرة لا تنص سوى على التداول، لكن استئناف قراءة الفصل 85 قد تفيد عكس ما ذهب إليه المجلس الدستوري، وتوحي على غرار ما صرح به الاستاذ مصطفى قلوش بكون النص الدستوري أصابه نوع من الدخن، كما أن المجلس الدستوري نفسه لم يحاول إمامته بل قام بإضافة الدخن على الدخن⁽⁹⁾، عن طريق محاولة التغطية على نقص دستوري بخطأ دستوري آخر، وهو ما سنحاول أن نشرحه على الشكل التالي :

- نص البند الثاني من الفقرة الأولى من الفصل 85 على ما يلي: ... وتتم المصادقة عليها نهائيا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من المجلس المذكور، غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع أو بمقترح قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين

7 - نص الفصل 146 من دستور 2011 على ما يلي: "تعدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة:

- شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التقاضي، وحالات منع الجمع بين الانتخابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة؛

8 - انظر الفصل 84 و 85 من دستور الملكة لسنة 2011.

9 - مصطفى قلوش، شرح المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسطرة التشريعية، المنشور في المجلة الإلكترونية هيسبريس على الرابط التاليين:

<http://www.hespress.com/writers/269568.html>

<http://www.hespress.com/writers/266163.html>

أو الجماعات الترابية، فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب". فصرح هذا النص لا يضع أي شروط تمييزية سوى في عملية المصادقة النهائية من طرف مجلس النواب على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية، بين تلك التي تتطلب الأغلبية المطلقة وتلك المتعلقة بمجلس المستشارين والتي تتطلب أغلبية أعضاء مجلس النواب في المصادقة النهائية.

- وعليه فإن هذا الفصل يؤدي بنا إلى القول بأنه لو كان قصد المشرع الدستوري من أن مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية يجب أن تودع بمجلس المستشارين وكانت الصياغة غير التي جاء بها الفصل 85 الحالي، ولجاء النص على الشكل التالي: "ولا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين والجماعات الترابية من قبل مجلس المستشارين، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه ووفق المسطرة المشار إليها في الفصل 84، ولا يتم التصويت عليها إلا بأغلبية أعضاء مجلس النواب".

- غياب هذا التنصيص إذن أدى إلى نتيجتين وقراءتين؛ قراءة المجلس الدستوري التي تفسر الفصل 78 بالفصل 85، والقراءة الموازية التي تفسر الفصل 85 بالفصل 78، وهذه الأخيرة ينتج عنها الموقف التالي: هو أن النص الدستوري جاء ناقصا ومتناقضا، وبالتالي ما الجدوى من إقرار حق الأسبقية الواردة في الفصل 78 من الدستور بالنسبة لمجلس المستشارين، ما دام أنه ليس من حقه أن يتداول بالأسبقية في مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية؟ وما جدوى إعطاء الكلمة النهائية وترجيح كفة مجلس النواب على مجلس المستشارين؟ إن لم نقل ما جدوى هذا المجلس بالذات؟ ذلك أن الفصل 85 من الدستور نص على أن مجلس النواب يتداول في "مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية"، وبعد مرور 10 أيام من إيداعها لدى مكتبه، ووفقا لتفسير المجلس الدستوري وصياغة الفصل 85 نفسه، يستفاد، ليس فقط إقصاء مجلس المستشارين من عملية التداول بالأسبقية بالنسبة للمشاريع الحكومية، وإنما تمت مصادرة حقه حتى في التداول في مقترحاته المتعلقة بالقوانين التنظيمية والتي سيتوجب عليه أن يقوم بإيداعها لدى مكتب مجلس النواب لكي يتم التداول فيها بعد مرور 10 أيام، وهو أمر لا ينسجم مع منطق النص الدستوري الذي جاء من حيث صياغته غامضا وغير واضح.

- وبالنتيجة، فإن الأمر يطرح مسألتين، إما تعديل نصوص الدستور حتى تتسجم مع بعضها البعض، وإما الاستمرار في نفس المنهجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المنهجية التي كرسها المجلس الدستوري في قراراته المشار إليها سابقا،

جاءت متناقضة وقرارات سابقة أثناء نظره في كل من النظامين الداخليين لمجلس النواب والمستشارين، عندما صرح في قراره 924/13⁽¹⁰⁾ بمطابقة المادة 123 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وقراره رقم 14/938⁽¹¹⁾ بشأن مطابقة المادة 85 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي فسرت بشكل صريح مضمون الفصل 85 من الدستور الذي يفيد أن مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالمواد المحددة في الفصل 78 الفقرة الثانية تحال بصفة إلزامية على مجلس المستشارين بالأسبقية، ومما جاء في هذه المادة ما يلي: "يتداول مجلس المستشارين في مشاريع القوانين التنظيمية المودعة لديه بالأسبقية... ولا يتم التداول في مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية المودعة لدى مجلس المستشارين بالأسبقية، إلا بعد مضي عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه..."⁽¹²⁾.

المطلب الثالث: حق الأسبقية بمقياس التجربة الفرنسية

إن تضارب التأويل البرلماني الذي عبر عنه في المادة 85 من النظام الداخلي والذي صرح المجلس الدستوري بمطابقته للدستور، مع تفسير المجلس الدستوري في قراراته اللاحقة 2015/68/67/66، لا يدل سوى على أمرين إما أن المجلس الدستوري قد أصابه "نوع من السهو" وإما أن التفسير الموازي قد اعتوره "الخلل"، ولا مناص لو حاولنا في هذا الصدد أن نخرج إلى التجربة الفرنسية التي يتخر منها المغرب - باعتبارها بيتا من زجاج على حد تعبير أحد الباحثين⁽¹³⁾ - فيما يخص مسطرة الايداع والتداول بالأسبقية.

بالرجوع إلى الدستور الفرنسي في فصله 39 نجده ينص على ما يلي: لكل من الوزير الأول وأعضاء البرلمان حق المبادرة باقتراح القوانين.

يتداول في مشاريع القوانين بمجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الدولة فيها، وتودع بمكتب أحد المجلسين. وتعرض مشاريع قوانين المالية وقانون تمويل الضمان الاجتماعي على الجمعية الوطنية أولا... وتعرض مشاريع القوانين التي تهدف أساسا

10 - قرار المجلس الدستوري رقم 924.13 صادر في 14 من شوال 1434 (22 أغسطس 2013)، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6185 بتاريخ 2 ذي القعدة 1434 (9 سبتمبر 2013)، ص: 6030.

11 - قراره رقم 938.2014 الصادر في 16 من شعبان 1435 (14 يونيو 2014)، الجريدة الرسمية عدد 6267، بتاريخ 25 شعبان 1435 (23 يونيو 2014)، ص: 5449.

12 - المادة 85 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين كما صادق عليه في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2014 والمعدل وفق قرار المجلس الدستوري، في فاتح يوليوز 2014.

13 - المادة 85 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين كما صادق عليه في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 ماي 2014 والمعدل وفق قرار المجلس الدستوري، في فاتح يوليوز 2014.

إلى تنظيم الجماعات الترابية ومشاريع القوانين المتعلقة بالهيئات التمثيلية للفرنسيين القاطنين بالخارج، على مجلس الشيوخ أولاً⁽¹⁴⁾.

فالصياغة التي جاءت بها هذه المادة هي صياغة عامة، وبدون تخصيص بين القوانين التنظيمية أو العادية، وبدون أي ربط بين الفصل 46 من الدستور الفرنسي الذي يحدد مسطرة التداول بالنسبة للقوانين التنظيمية، حيث تنص هذه المادة على ما يلي: "يتم التصويت على القوانين التي يرضي عليها الدستور طابع القوانين العضوية (التنظيمية)، وتعديلها وفق الشروط التالية:

لا يعرض المشروع أو الاقتراح على المجلسين في قراءة أولى للتداول فيه والتصويت عليه إلا بعد انقضاء الآجال المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 42. غير أنه، في حالة الاستعجال المنصوص عليها في المادة 45، لا يمكن عرض المشروع أو الاقتراح على المجلس الذي أحيل إليه أولاً للتداول فيه إلا بعد انقضاء أجل خمسة عشر يوماً من إيداعه"⁽¹⁵⁾.

وصفوة ما يتبين من هذه المواد هو أن المشرع الدستوري الفرنسي وضع القاعدة التي يجب احترامها أثناء إيداع مشاريع القوانين لدى المجلسين مع إقرار نوع من المساواة من جهة أخرى في المادة 39 والمادة 46، ومع مراعاة الاستثناءات المحددة في قوانين المالية وقوانين الضمان الاجتماعي التي تحال وجوباً إلى الجمعية الوطنية، ومشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية التي تحال وجوباً إلى مجلس الشيوخ أولاً، بدون أي ربط وتوضيح فيما إذا كانت مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات تحال وجوباً إلى مجلس الشيوخ.

وبالعودة إلى المادة 74 من الدستور الفرنسي نجدها تنص على أن القانون التنظيمي يحدد الوضع القانوني للجماعات الإقليمية فيما وراء البحار⁽¹⁶⁾، بدون أي إحالة كذلك

14 - l'article 39 de la constitution française, affirme que: " « L'initiative des lois appartient concurremment au Premier Ministre et aux membres du Parlement.

Les projets de loi sont délibérés en Conseil des Ministres après avis du Conseil d'Etat et déposés sur le bureau de l'une des deux assemblées. Les projets de loi de finances et de loi de financement de la sécurité sociale sont soumis en premier lieu à l'Assemblée nationale. Sans préjudice du premier alinéa de l'article 44, les projets de loi ayant pour principal objet l'organisation des collectivités territoriales et les projets de loi relatifs aux instances représentatives des Français établis hors de France sont soumis en premier lieu au Sénat. »

15 - انظر في هذا الصدد دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة كما تم تعديله في 23 يوليو 2008.

16 - L'article 74 de la constitution française dispose que: " Les collectivités d'outre-mer régies par le présent article ont un statut qui tient compte des intérêts propres de chacune d'elles au sein de la République. Ce statut est défini par une loi organique, adoptée après avis de l'assemblée délibérante.."

العادية، يعد تصريحاً مشوباً بنوع من الضبابية على مستوى تبريراته الدستورية التي تفسر الأصل بالفرع، عوض أن يكون الفرع تابعا للأصل على غرار ما فعل المجلس الدستوري الفرنسي، كما أن هذا التفسير الذي ذهب فيه المجلس الدستوري المغربي حسم بشكل قطعي في عدم إمكانية مجلس المستشارين في التداول بالأسبقية ليس فقط في مشاريع القوانين التنظيمية وإنما أيضا حتى في مقترحات القوانين التنظيمية التي يمكن أن يتقدم بها هو نفسه بحيث يتوجب عليه ضرورة إيداعها لدى مكتب مجلس النواب، وهو أمر يستدعي النظر ليس في ما قرره المجلس الدستوري المغربي في قراره المتناقضين السالفي الذكر وفقط، وإنما في ما يقرره الفصل 85 من الدستور الذي جاء ناقصا ومعيبا من حيث صياغته، ويمكن أن نضيف بأن هذه القاعدة التي أرساها تفسير المجلس الدستوري حولت مجلس المستشارين إلى مجرد غرفة استشارية وليس تقريرية وأفرغته من مضمونه التمثيلي كمجلس لتمثيل الجهات، وهو ما قد يؤدي بنا بالحكم على القاضي الدستوري بالرأي القائل ⁽²¹⁾ بكونه تبني "تأويلا رئاسيا" للدستور عوض أن يكون هذا التأويل "تأويلا برلمانيا" يسير في اتجاه تقوية دور السلطة التشريعية.

21 - يعتبر الأستاذ حسن طارق من أبرز الباحثين الذين استعملوا مصطلح "التأويل الرئاسي والبرلماني" للدستور في نقاشاته حول "التنزيل الديمقراطي للدستور، والواقع أن بلورة عبارتي التأويل الرئاسي والبرلماني تعود إلى الأستاذ عبد الله العروي في حوار له ببرنامج "في الواجهة" بالقناة الثانية بتاريخ 19 يوليوز 2000، ونشر الحوار بعدئذ في جريدة الاتحاد الاشتراكي في عددها ليوم 25 يوليوز 2000، وفي هذا السياق يقول الأستاذ عبد الله العروي: "...فالدستور الذي يحكمنا الآن، أظن أنه يحتمل تأويلين فيما يتعلق بالممارسة... إما أننا نفهم من أنه يركز نظاما رئاسيا. وهذا النظام يعني أن هناك شعبا وهناك من يمثل على التساوي... لذلك لما وقعت انتخابات 1992 وحصلت أغلبية عرض على اللون الآخر أن يشكل الحكومة، هذا معناه أن هناك وجودا للمنطق الرئاسي، ولو حصلت المشاركة آنذاك لتركز الحل الرئاسي نهائيا. لكن رفض هذا الحل وطلب تنظيم انتخابات جديدة، وتغيير الدستور لكي تنهيا ظروف تكون فيها الحكومة من نفس اللون الذي في البرلمان، فإن هذا تحليل برلماني... إذن، إذا قامت الحكومة الحالية بإيجاد كل الظروف لتركيز هذا الحل، الذي هو الحل البرلماني، سنكون قد خطونا خطوة كبيرة نحو تركيز الديمقراطية. وإذا عدنا إلى التأويل الرئاسي فإن النكسة ستحصل، ولكنها نكسة مؤقتة، لأنه حسب الميكانيزمات الموجودة الآن، فالإتجاه هو نحو الحل البرلماني".

انظر في هذا الصدد: عبد الرحيم العماري، نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر - خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى الشاوب 17 ماي 1992-14 مارس 1998، منشورات زاوية للفن والثقافة، الطبعة الأولى 2005، ص: 31.